مشروع وضع النساء في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (SWMENA)

الآراء حول الزواج المبكر وتخصيص مقاعد انتخابية للنساء (الكوتا)

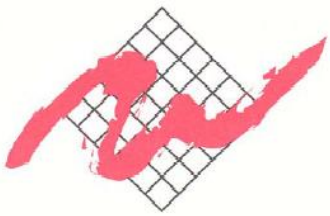

مشروع تابع للمؤسسة الدولية للإنظمة الإنتخابية (*IFES*) ومعهد بحوث السياسات المتعلقة بالمرأة (*IWPR*) بتمويل من وكالة التنمية الدولية الكندية (*CIDA*)

الأرآء حول الزواج المبكر وتخصيص مقاعد انتخابية للنساء

كان أحد الأهداف الرئيسية لإستطلاع حقوق النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (SWMENA) هو معرفة مستوى التأييد الشعبي للتعديلات القانونية التي يمكنها القضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيز مشاركتها في المجالات الاجتماعية والسياسية. ما تزال مشكلة الزواج المبكر والزواج القسري قضية ساخنة في اليمن. وقد تم تسليط الضوء على الجدل العام المتعلق بحقوق الزواج بعد تزويج الفتاة نجود البالغة من العمر 8 سنوات ضد رغبتها من رجل يبلغ من العمر 32 عاما والتي ذهبت للمحكمة وحدها في عام 2008 لطلب بالطلاق. وأدت القضية إلى تقديم مشروع قانون الى البرلمان من اجل تحديد الحد الأدنى لسن الزواج بـــ 17 سنة. ومع ذلك تم تأجيل مشروع القانون لمزيد من المداولات بعد معارضة قوية من االجماعات الاسلامية. الموضوع اثار آراء المبحوثين حول الحد الأدنى لسن الزواج بالنسبة للفتيات. كما استكشف الآراء والمواقف تجاه الحصص بين الجنسين بما في ذلك المعرفة بمفهوم الحصص (الكوتا النسائية) بين الجنسين، و ما إذا كان المبحوثين يؤيدون العمل بها في الإنتخابات.

الأرآء حول السن الأدني للزواج

ما يزال الزواج المبكر يشكل ظاهرة واسعة الانتشار في اليمن ويعتقد أنه أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات. إن ظاهرة الزواج المبكر موجودة لدى الذكور والإناث على حد سواء، ولكن الآثار المترتبة على الزواج المبكر بالنسبة للمرأة أكثر خطورة نظرا لانتشار حالات الحمل بين المراهقات والتي غالبا ما تقترن بفترات ولادة متقاربة، وارتفاع معدلات الخصوبة، وعدم كفاية الرعاية الصحية الإنجابية. يعمل العديد من المنظمات النسائية غير الحكومية الضغط من أجل جعل الحد الأدنى لسن الزواج 17 سنة . في إستطلاع SWMENA، تم سؤال المبحوثين سلسلة من الأسئلة عن آرائهم حول الحد الأدنى لسن الزواج المقبول بالنسبة للشباب والشابات، وما إذا كانوا يؤيدون اعتماد قانون يفرض حد أدنى لسن الزواج.

سئل المبحوثون أولاً عن رأيهم بشأن السن الأدنى المقبول لزواج الفتاة. ومن بين المبحوثين الرجال، أفاد 37% منهم سن 18 كحد أدنى مقبول لزواج الفتيات. كما أشارت البيانات أنه حوالي سبعة من أصل كل عشرة رجال يعتقدون أن الحد الأدنى المقبول لزواج الفتاة يجب أن يكون 17 سنة فما فوق. ومع ذلك، تبقى نسبة لا بأس بها من المبحوثين الرجال (30%) تعتبر أنه من المقبول أن تتزوج الفتاة في سن 16 سنة أو أقل. واعتبر 4% من المبحوثين أن الحد الأدنى المقبول لزواج الفتاة يجب أن يكون "وفقا للشريعة الأسلامية". ما يعني أن هؤلاء يعتبرون أن زواج الفتاة مقبولا طالما كانت الفتاة قد بلغت/وصلت مرحلة البلوغ. وبشكل عام، عندما نقوم بجمع هذه البيانات واحتساب المعدل دون احتساب من أجابوا بـــ"وفقاً للشريعة الإسلامية"، نجد أن معدل الحد الأدنى لسن زواج الفتاة حسب إجابات المبحوثين من الرجال هو 18 السنة. أما عند احتساب من قالوا "وفقاً للشريعة الإسلامية"، واعتبار أن معدل سن البلوغ عن الفتيات هو 11 سنة، فيصبح معدل الحد الأدنى لسن زواج الفتيات المذكور من قبل الذكور هو 17 سنة. (رسم 1)

الرسم 1- الحد الادنى المقبول لسن زواج الفتيات وفقا للمبحوثين الذكور
% من الرجال الذين أعطوا إجابات محددة (ع=503)
متوسط السن الادنى = 17

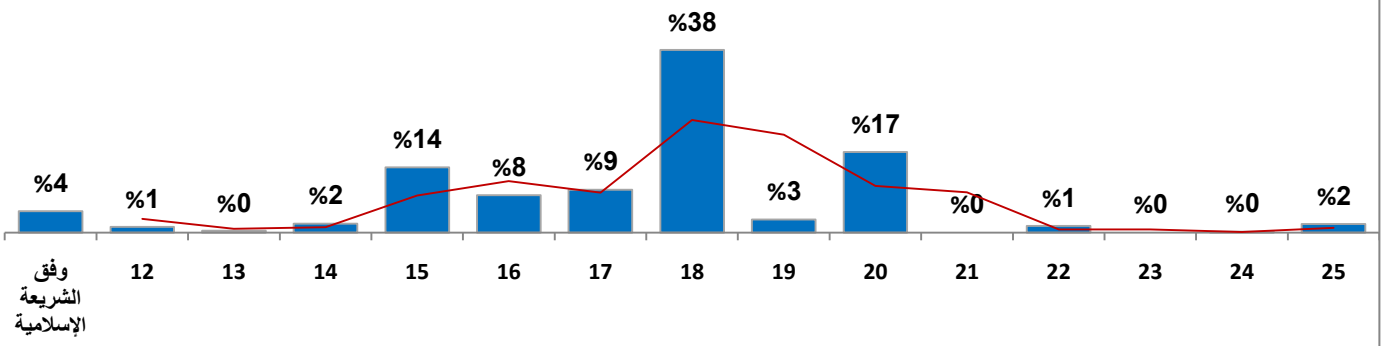

- بالنسبة للمبحوثات الاناث، اعتبرت 37٪ منهن أن السن الأدنى المقبول لزواج الفتاة هو 20 سنة. وتعتقد ثمان من اصل كل 10 نساء ممن شملهن الاستطلاع بإن الحد الأدنى المقبول لسن زواج الفتاة يجب أن لا يقل عن 17 سنة أو أكثر. فيما ذكرت 20٪ من النساء بأنهن يقبلن بحد أدنى لسن زواج الفتيات عند 16 سنة أو أقل. وبشكل مماثل لإجابات الرجال، فأن 5٪ من الإناث المبحوثات ذكرن بأن الحد الأدنى المقبول لسن زواج الفتاة يجب أن يكون "وفقا للشريعة الأسلامية". إجمالا، فأن هذا يوضح بأن متوسط الحد الأدنى لسن زواج الفتاة هو 19وفقا لإفادات المبحوثات بعد إستبعاد من قلن "وفقا للشريعة الإسلامية." وينخفض متوسط الحد الأدنى لسن زواج الفتيات إلى 18 عند احتساب نسبة من قلن "وفقا للشريعة الإسلامية". (الرسم 2)

االرسم 2- الحد الادنى المقبول لسن زواج الفتيات وفقا للمبحوثات الاناث

% من النساء اللواتي ذكرن اجابة محددة (ع= 1,923)

متوسط السن الادنى = 18

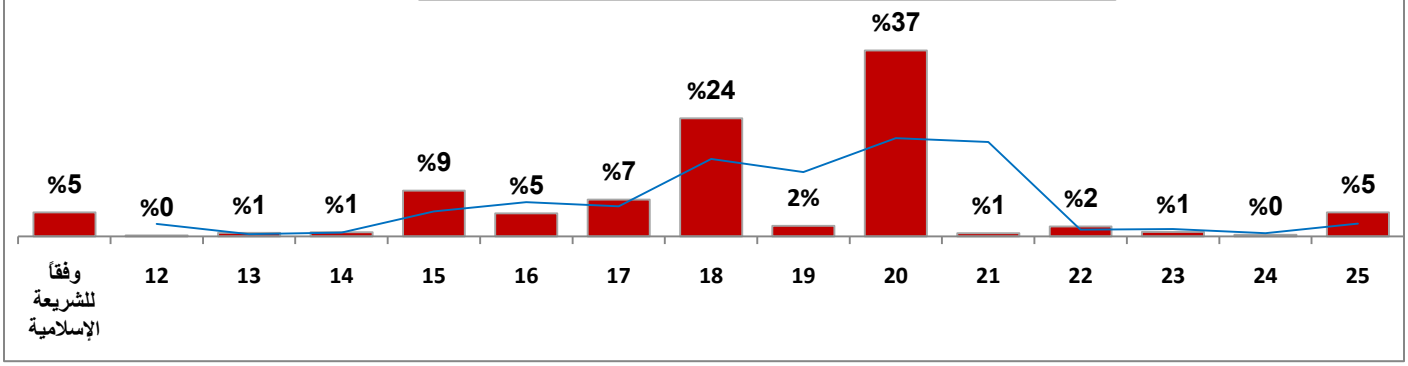

- كما تم سؤال المبحوثين أيضا عن ما يعتقدون بأنه الحد الادنى المقبول لسن زواج الولد. ووجد بأن الأغلبية الساحقة من الرجال (90٪) يعتقدون أن الحد الأدنى للسن المقبول ينبغي أن لا يقل عن 17 سنة أو أكثر. في الواقع، ذكر الكثير من الرجال (33٪) أنهم مع حد أدنى لسن الزواج بـــ 20 عام فيما أرتأت نسبة كبيرة 18٪ أن الحد الأدنى المقبول لسن الزواج هو 25 عاماً. وقال 4% في المائة من المبحوثين الذكور ان الحد الأدنى المقبول لسن الزواج بالنسبة للشباب يجب أن يحدد "وفقا للشريعة الإسلامية". وبشكل عام، يبلغ متوسط الحد الأدنى لزواج الأولاد، وفقا للمبحوثين، 21 سنة (الرسم 3). لا تتغير النسبة بتضمين من قالوا بأن الحد الأدنى للزواج يجب أن يقنن "وفقا للشريعة الإسلامية" (أي عندما يبلغ الولد سن البلوغ على افتراض أن متوسط سن البلوغ

الرسم 3- الحد الادنى المقبول لسن زواج الاولاد وفقا للمبحوثين الذكور

% من الرجال الذين أعطوا اجابة محددة (ع= 498)

متوسط السن الادنى = 21

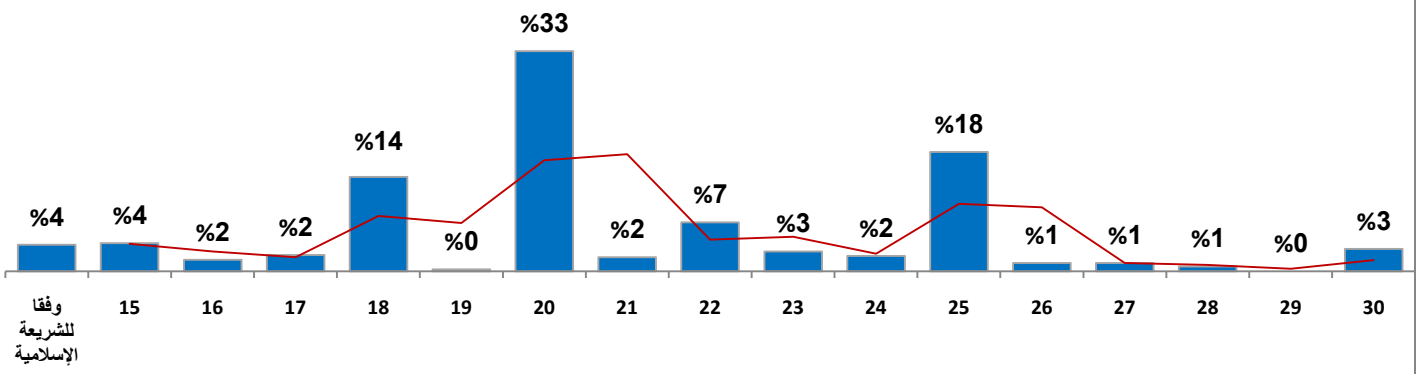

للأولاد هو 12 سنة).

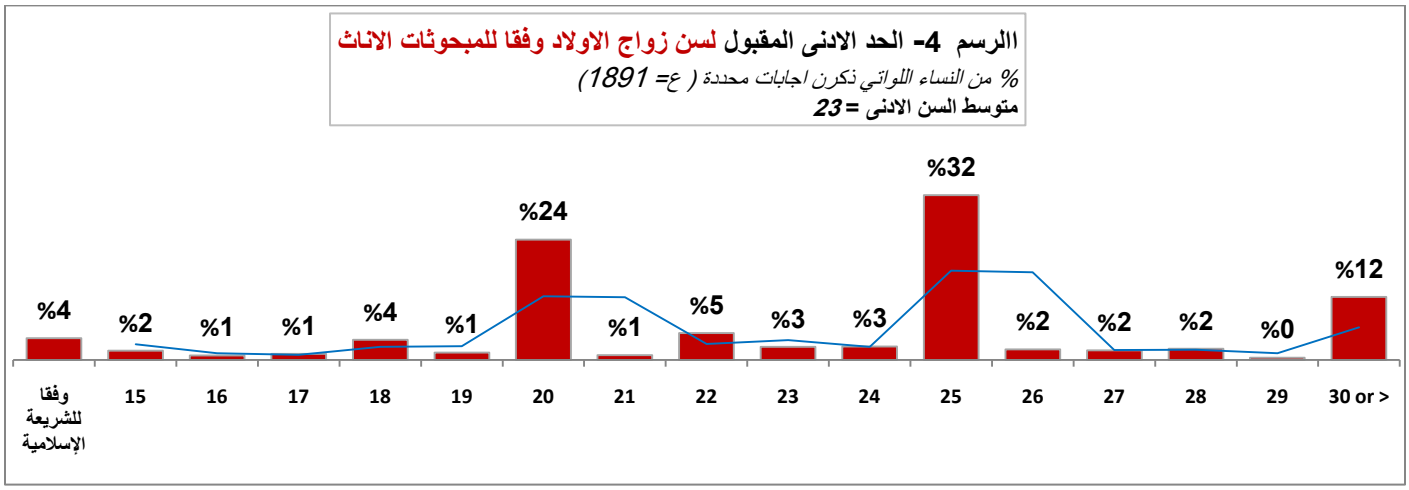

- ووفقا للمبحوثات، فإن متوسط السن الأدنى المقبول لزواج الولد هو 23 عام (الرسم 4). ومن المثير للاهتمام بالنسبة للنساء في اليمن، أن الحد الأدنى المقبول لسن الزواج أعلى بقدر قليل جداً من الحد الأدنى الذي استشهد به الرجال عن الفتيات والفتيان.
- و قد سُئل المبحوثون الذين تزوجوا سابقا عن اعمارهم عند زواجهم للمرة الاولى. وهذا يساعد في الحصول على لمحة سريعة لسن الزواج في اليمن. وتبين الدراسة بأن 54٪ من النساء اليمنيات المتزوجات حاليا أو سابقا قد تزوجن في سن 16 عاما أو أصغر. كما أنه 10% من النساء تزوجن في سن 17، و 12٪ تزوجن في سن 18 و5٪ في سن 19. كما و تزوج 19٪ من النساء في سن 20 سنة أو أكبر. بالنسبة للرجال، الصورة مختلفة تماما، حيث أفاد أكثر من 67٪ بأنهم تزوجوا في سن 20 أو أكبر.
- وفي واقع الأمر، أكثر من ربع الرجال في اليمن (26٪) تزوجوا في سن 25 أو اكبر مقابل 3٪ فقط من النساء. في حين أن نسبة الرجال الذين تزوجوا في سن الـ 16 أو أصغر فلا يتجاوز 10% من الرجال التي شملتهم العينة (الرسم 5). ووفقا لنتائج الإستطلاع، فإن متوسط سن الزواج للنساء هو 16.7 عام. بالنسبة للرجال، كان متوسط سن الزواج هو 21.6 عام.

الرسم 5- " كم كان عمرك عندما تزوجت/تزوجتي للمرة الاولى؟"
% من بين النساء والرجال الذين ممن تزوجوا سابقا وذكروا إجابات محددة
(بالنسبة للرجال ع= 379: وبالنسبة للنساء ع= 1475)

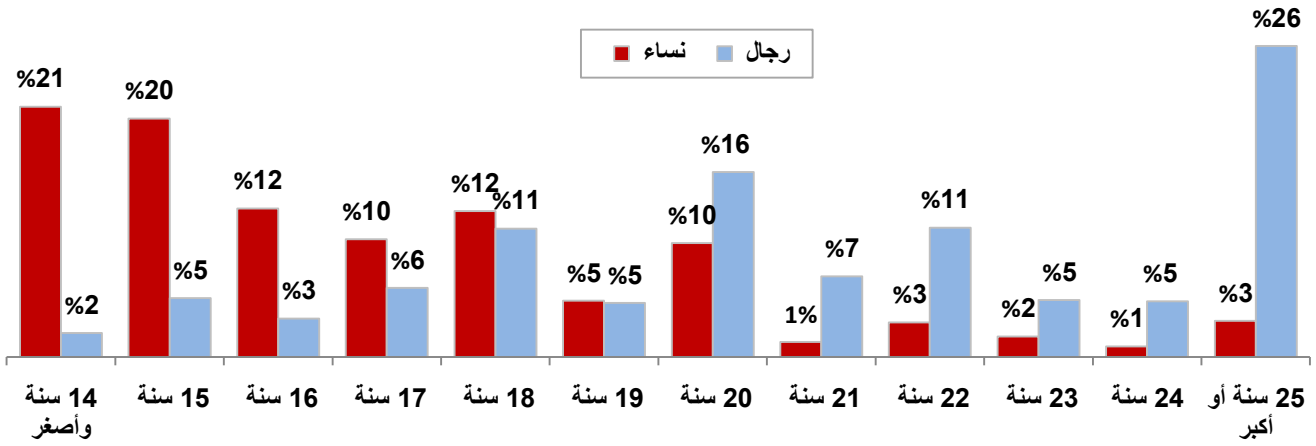

- ونظرا لانتشار ظاهرة الزواج المبكر في اليمن، فقد استخدمنا نتائج الإستطلاع للتحقق من موضوع إن كانت النساء اليمنيات يعتقدن بأنهن تزوجن في سن صغيرة جداً (بالنسبة لما يعتقدن بأنه الحد الأدنى المقبول لسن الزواج) أو إن كانت وجهات نظرهن حول الحد الأدنى لسن الزواج تتوافق بشكل عام مع تجاربهن الشخصية. وعليه، نظرنا إلى النساء المتزوجات حالياً أو سابقاً وحسبنا ما سميناه "فارق سن الزواج " من خلال طرح العمر الفعلي عند الزواج (السن التي تزوجت فيه المرأة للمرة الأولى) من السن التي اعتبرته المبحوثة بأنه الحد الأدنى والمقبول لسن الزواج. تشير البيانات إلى أن شريحة كبيرة نسبياً من النساء (64٪) تزوجن في سن أصغر من السن التي ذكرنها كحد أدنى ومقبول لزواج الفتيات. في الواقع، 23٪ من النساء المتزوجات تزوجن في سن اصغر بخمس سنوات على الاقل من الحد الادنى المقبول لسن زواج الفتيات في نظرهن. وتزوجت قرابة 16٪ من النساء المتزوجات في العينة في السن الذي يتوافق مع ما يعتقدن بأنه هو الحد الأدنى المقبول لسن زواج الفتيات، فيما ظهر بأن 20٪ من النساء تزوجن في سن اكبر مما هو في نظرهن الحد الأدنى المقبول لسن الزواج. ومع ذلك، فأن 5٪ فقط تزوجن في سن اكبر بخمس سنوات او اكثر من الحد الادنى المقبول لسن زواج الفتيات (الرسم 6).

الرسم 6 - فارق سن الزواج: الفرق بين سن الزواج الفعلي والحد الادنى المقبول لسن زواج الفتيات

% من النساء المتزوجات اللواتي قدمن اجابات محددة ع= 1378

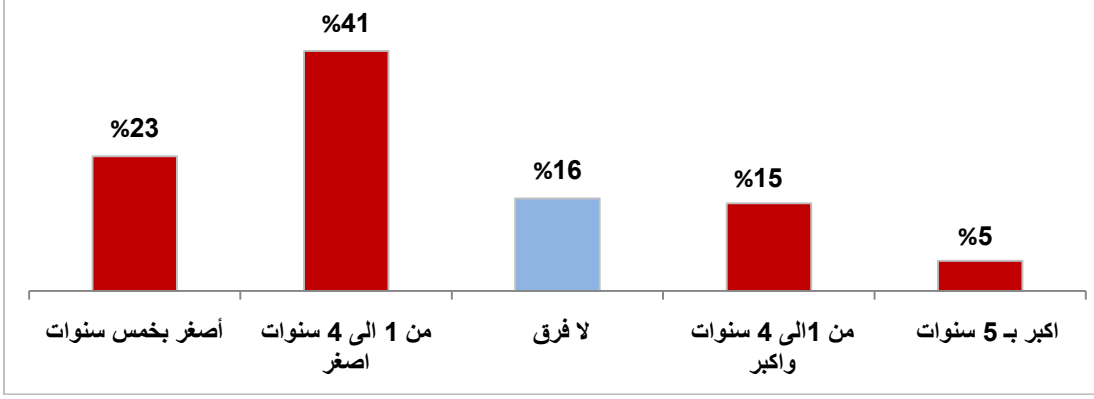

- وفيما بعد، تم سؤال المبحوثين تحديداً عما اذا كانوا قد أيدوا إعتماد "قانون من شأنه أن يقنن الحد الأدنى لسن زواج الفتيات في اليمن كي لا يسمح للفتيات الزواج إن كن دون السن القانونية". وقد جاءت نتائج الإستطلاع إيجابية حيث قال أغلبية الرجال والنساء على حد سواء انهم يؤيدون إعتماد قانون الحد الأدنى لسن الزواج في اليمن. فعلياً، قالت ما نسبته 73٪ من الرجال بإنهم أيدوا بقوة (51٪) أو إلى حد ما (21٪) مثل هذا القانون، وقال 72٪ من النساء أنهن يؤيدن بقوة (58٪) أو يؤيدن إلى حد ما (14٪). وفي ذات السياق، ذكر 27٪ من الرجال و23٪ من النساء بأنهم ضد قانون الحد الأدنى لسن الزواج و5٪ من النساء لا يعرفن أو رفضن الإجابة (الرسم 7). وعلى الرغم من أن النتائج مشجعة بالنسبة للجماعات التي تضغط بإتجاه إعتماد هذا القانون، فإنه من المحير أن يجد المرء بأن نسبة النساء اللواتي أيدن القانون تماثل نسبة الرجال في مسألة إصلاحات مقترحة من شأنها تحسين حقوق النساء في الزواج.

الرسم البياني: 7 - " هناك حديث عن تبني قانون من شأنة ان يقنن الحد الادنى لسن زواج الفتيات في اليمن وبالتالي لن يسمح للفتيات بالزواج إن كن دون السن القانونية. هل تؤيد شخصيا مثل هذا القانون ام لا؟"

% من الرجال والنساء

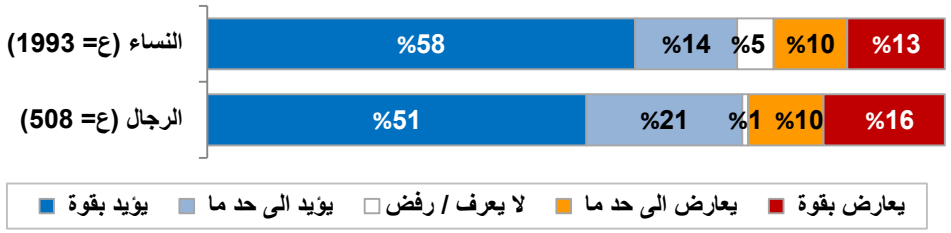

- والجدير بالذكر أيضا أن نسبة التأييد للقانون بين النساء لا ترتفع بشكل منتظم مع إرتفاع مستوى التحصيل العلمي. في الواقع ، النساء الحاصلات على التعليم الابتدائي أو أقل اظهرن نسبة تأييد للقانون قدرها 72٪ وهي أعلى بشكل طفيف من نسبة التأييد لدى النساء ذوات التعليم الثانوي أو أعلى (70٪).

- وعند النظر في مستويات تأييد القانون حسب الفئات العمرية للنساء، نلاحظ أن النساء الشابات تحت سن 34 يملن إلى تأييد القانون بشكل أكبر من النساء الأكبر سناً، ومع ذلك هناك تأييد بالأغلبية من جميع الفئات العمرية. وتؤيد ما نسبته 75٪ من النساء في الفئة العمرية 18–34 اعتماد قانون الحد الأدنى لسن الزواج مقارنة بأقل من 71٪ من النساء في الفئة العمرية 35–54 وأقل من 63٪ من النساء في سن 55 أو أكبر (الرسم 8). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المبحوثين الذين لا يعرفون أو يرفضون الإجابة هي أعلى بكثير بين النساء في سن 55 أو أكبر.

الرسم 8- دعم تبني قانون الحد الادنى لسن الزواج
% من اجمالي الرجال والنساء حسب مستوى التعليم والعمر

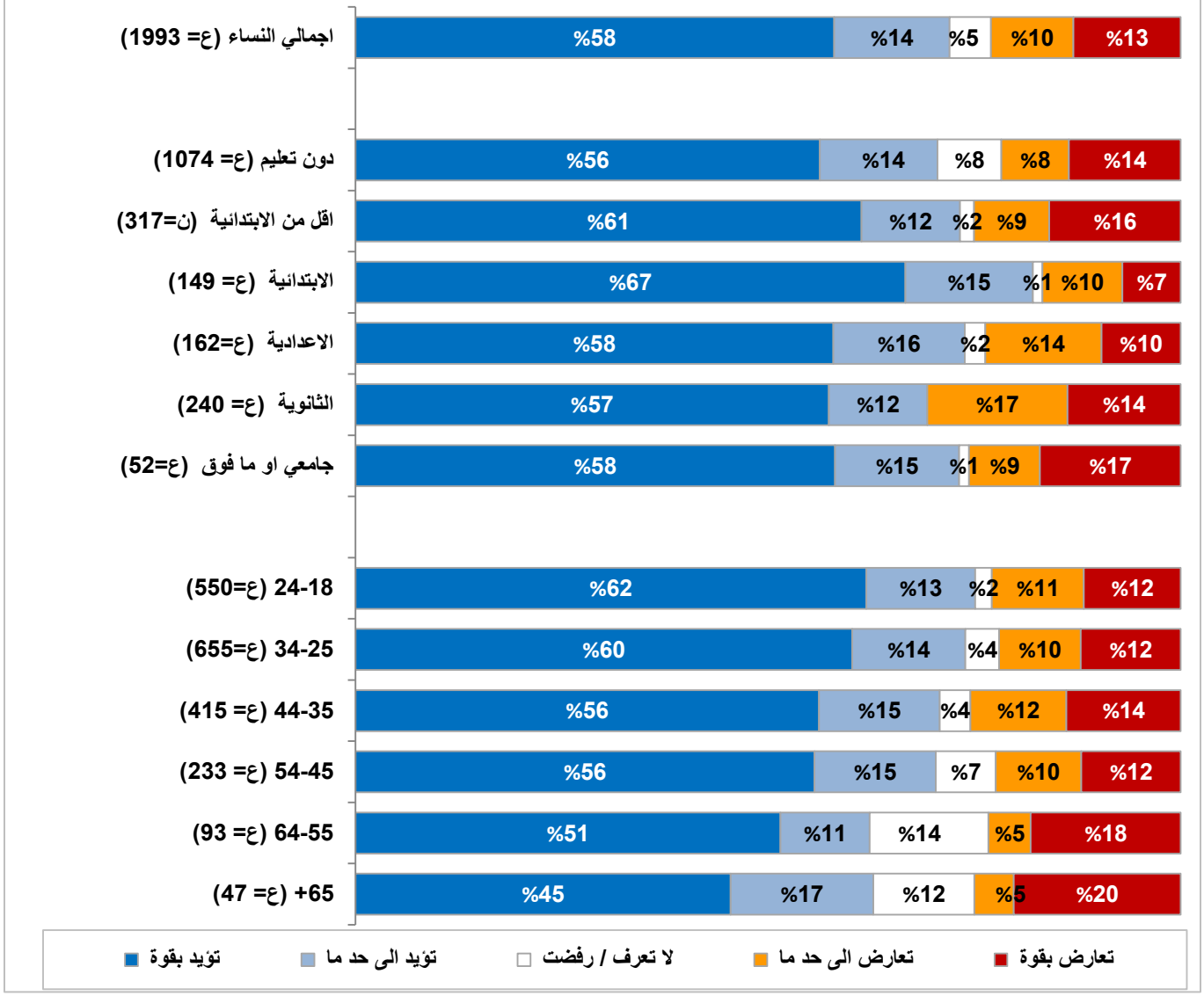

- وتم سؤال المبحوثين الذين قالوا انهم يؤيدون اعتماد قانون الحد الأدنى لسن الزواج عما اذا كانوا يؤيدون المقترح الحالي الذي يقنن الحد الأدنى بـــ 17 سنة ام أنهم يؤيدون حد ادنى مختلف. ووجد ان الأغلبية من الرجال والنساء على حد سواء يرون بأن يكون الحد الأدنى لسن الزواج 17 سنة؛ ومع ذلك، فأن نسبة أعلى من الرجال (72٪) بالمقارنة مع النساء (57٪) يؤيدون سن 17 كحد أدنى لسن الزواج فيما هناك نسبة أعلى من النساء (38%) بالمقارنة مع الرجال (25 ٪) يرغبن بأن يبقى الحد الادنى لسن الزواج اكبر من 17 سنة. في الواقع، تؤيد حوالي 22٪ من النساء وضع الحد الادنى لسن الزواج عند 20 سنة و6٪ يرغبن في تقنينه بـــ 21 سنة أو أكبر. وفي الوقت نفسه، فإن 15٪ من الرجال يؤيدون ان يتم تحديد سن الزواج بـــ 18 سنة و11٪ يرغبون في تحديد السن بـــ 19 سنة أو أكبر (الرسم 9).

- طُلب من المبحوثين الذين قالوا بأنهم يعارضون تماما أو يعارضون إلى حد ما اعتماد قانون الحد الأدنى لسن الزواج في اليمن ان يشرحوا الأسباب التي جعلتهم ضد اعتماد القانون. وكانت اهم الأسباب التي قدمتها النساء مختلفة عن تلك التي ذكرها الرجال. بالنسبة للنساء، فإن

الرسم 9 - " من شان هذا القانون المطروح ان يحدد سن زواج الفتاة بـ 17 عام. هل تؤيد جعل 17سنة حد ادنى ام انك تؤيد سن آخر؟"

% يدعم القانون من الرجال (ع= 380) ومن النساء (ع= 1429)

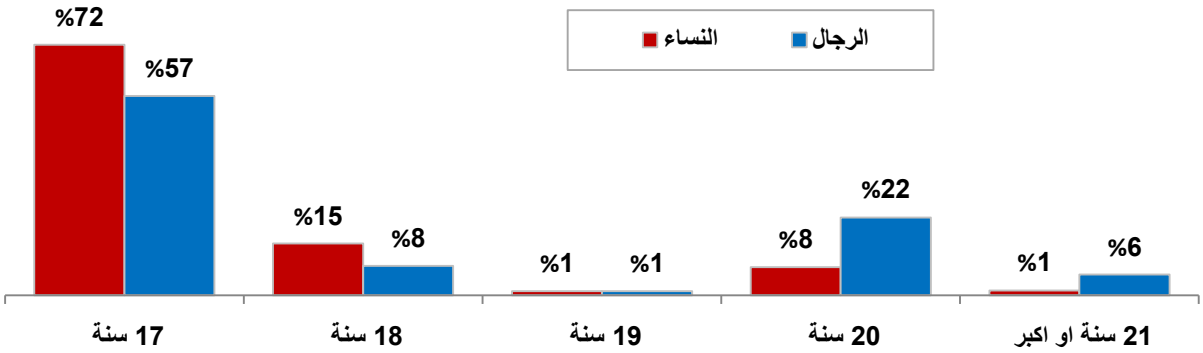

السبب الاول لمعارضتهن للقانون يرجع لاعتقادهن بأن الزواج هو مسألة حظ/نصيب (35٪)، تليها الحاجة إلى احترام التقاليد والعادات (11%)، وأن بلوغ الفتيات هو كافٍ لتزويج الفتاة (10%)، وأنه لا أهمية لسن الفتاة إن كان الزوج قادر على إعالة زوجته (10%). بالنسبة للرجال، يرى 27٪ منهم أن السبب الجوهري لمعارضتهم لقانون الحد الأدنى لسن الزواج يكمن في أن القانون يخالف الشريعة والدين، تليها أسباب دينية (15٪)، ومن ثم الإعتقاد بأنه يكفي أن تصل الفتاة إلى مرحلة البلوغ كي يتم تزويجها (13٪)، والاعتقاد بأن الزواج المبكر يحمي الشباب من الانحراف (الرسم 10).

الرسم 10 – اسباب معارضة قانون الحد الادنى لسن الزواج *% من المبحوثين المعارضين للقانون*	النساء (ع=470)	الرجال (ع=124)	
1) الزواج عبارة عن فرصة/حظ	35%	4%	(6)
2) التقاليد والاتفاقيات	11%	3%	(7)
3) الشيء الأهم هو البلوغ	10%	13%	(3)
4) لم لا، اذا كان مقتدر ماليا	10%	2%	(8)
5) لانه ضد الشريعة وضد الدين	7%	27%	(1)
6) لامانع لدي، انا موافق على كليهما	6%	1%	(10)
7) الزواج المبكر يحمي الشباب من الانحراف	5%	11%	(4)
8) المجتمع لن يقبل هذا القانون الآن	5%	5%	(5)
9) الخوف من زيادة العنوسة	2%	2%	(9)
10) اسباب دينية	2%	15%	(2)

هذا الترتيب وفقاً لإجابات المبحوثين الذكور

وجهات النظر حول نظام الحصص الانتخابية (الكوتا)

يهدف إستطلاع SWMENA أيضا الى تقييم مستوى الوعي والدعم لتبني نظام الحصص (الكوتا) في الهيئات المنتخبة في اليمن. وإن مستوى التمثيل النسائي في البرلمان اليمني منخفض للغاية، فهو لا يتجاوز نسبة صغيرة قدرها 0.3٪ من المقاعد (امرأة واحدة من أصل ما مجموعه 301 مقعدا). كذلك، يقتصر تمثيل النساء في المجالس المحلية على ما نسبته أقل من 1٪ من المقاعد. وعلماً أن تبني نظام الحصص للنساء من شأنه أن يعزز احتمال مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي، تم سؤال المبحوثين سلسلة من الأسئلة حول معرفتهم لمفهوم الحصص هذا، وعما إذا كانوا يؤيدون مثل هذا النظام في اليمن.

الرسم 11- " هل سمعتي بمفهوم تخصيص حصة معينة للمرأة في البرلمان وغيره من الهيئات المنتخبة بحيث تحصل االمرأة على نسبة معينة من المقاعد؟"
% من النساء (ع= 1993)

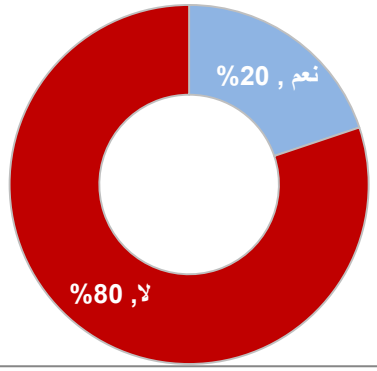

- تشير نتائج الاستطلاع إلى ان قلة قليلة من اليمنيين قد سمعوا بمفهوم الحصص. والوعي أقل من ذلك بكثير بين النساء منه بين الرجال. ففي الواقع، عند سؤال المبحوثين فيما اذا كانو قد سمعوا عن مفهوم تخصيص حصة للنساء في البرلمان وفي الهيئات المنتخبة بحيث يكون للمرأة نسبة معينة من المقاعد"، قالت الأغلبية الساحقة من النساء (80٪) انهن لم يسمعن بذلك مقابل 20٪ قلن نعم (الرسم 11).

- أما بين الرجال، فقد أفاد 40٪ منهم (أي ضعف نسبة النساء) أنهم قد سمعوا من قبل عن مفهوم الحصص، ومع هذا فإن 60٪ من الرجال اليمنيين لم يسمعوا عن الحصص من قبل (الرسم 12). كما ان ارتفاع مستوى الوعي بين الرجال بمفهوم الحصص يمكن إن يعزى إلى الفرص الأفضل التي يحصل عليها الرجال بالنسبة للتعرض للنقاشات السياسية ووسائل الإعلام أكثر من النساء .

الرسم 12- " هل سمعتي بمفهوم تخصيص حصة معينة للمرأة في البرلمان وغيره من الهيئات المنتخبة بحيث تحصل المرأة على نسبة معينة من المقاعد
% من الرجال (ع= 508)

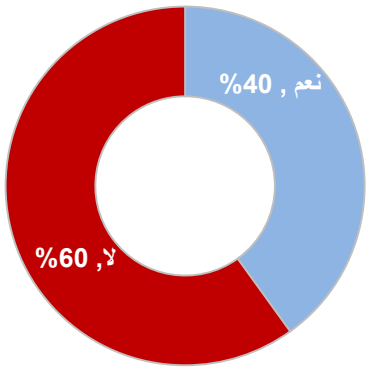

- عند توزيع البيانات حول المعرفة لمفهوم الحصص من خلال الخصائص الديموغرافية المختلفة للنساء، نجد أن النساء الحاصلات على تعليم عالي لديهن وعي أعلى من المعدل بالحصص: أربع من اصل كل 10 نساء من الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى قد سمعن بمفهوم الحصص. ومع ذلك، فإنه وحتى بالنسبة للنساء اللواتي لديهن تعليم جامعي أو

أعلى، تبقى نسبة النساء اللواتي سمعن بمفهوم الحصص أقل من الأكثرية (40٪ فقط).

- النساء الاصغر سنا واللواتي تتراوح أعمارهن بين 18- 34 هن أكثر دراية إلى حد ما بمفهوم الحصص من غيرهن من النساء في الفئات العمرية الأكبر سنا، ومع ذلك ، فأن الربع فقط من هؤلاء النساء الشابات قد سمعن بمفهوم الحصص في حين لم تسمع به ما نسبته 75٪ من النساء.
- عند فرز هذه النتائج حسب توزيع الريف والحضر، نجد أن النساء اللواتي يعشن في المدن الصغيرة أو القرى الكبيرة يظهرن مستويات أعلى من الوعي لمفهوم الحصص (32٪) من النساء اللواتي يعشن في المناطق الحضرية (23%) أو في القرى الصغيرة (17٪). ويمكن ان يعزى سبب ارتفاع مستوى الوعي في المدن الصغيرة والقرى الكبيرة إلى التعبئة السياسية في هذه المناطق والتي هي أسهل مما هي عليه في المناطق الحضرية أو المناطق الريفية البحتة.
- أما بين النساء المهتمات جدا أو إلى حد ما بمسائل السياسة والحكومة، فنسبة الوعي بمفهوم الحصص هي ثلاث اضعاف النساء غير المهتمات بأمور السياسة والحكومة واللواتي كن قد سمعن بمفهوم الحصص (38٪ مقابل 12٪ على التوالي) (الرسم 13).

الرسم 13- مستوى الوعي بنظام الحصص/الكوتا

% من اجمالي النساء والرجال حسب الكثافة السكانية، التعليم، والفئات العمرية والاهتمام بالسياسة

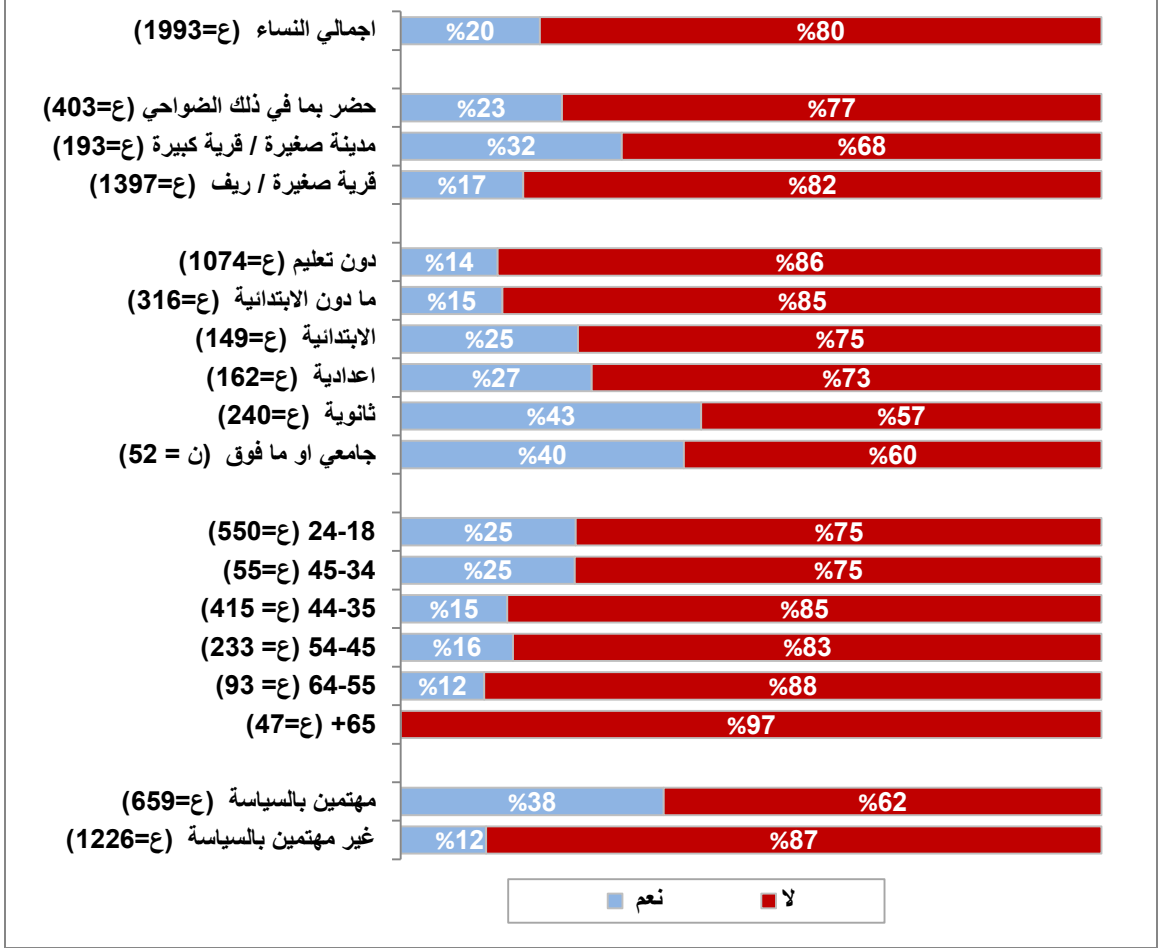

- تشير نتائج الإستطلاع إلى أن هناك مستوى متدني جدا من المعرفة الحصص في اليمن. ومن المحتمل أن تشكل قلة المعرفة هذه عقبة أمام المنظمات النسائية غير الحكومية والناشطين الذين يحاولون الضغط من أجل استحداث نظام الحصص في الهيئات المنتخبة في اليمن.
- لاحقا، ومن اجل قياس المواقف تجاه اعتماد نظام الحصص بين الجنسين في اليمن، تم سؤال المبحوثين ما اذا كانوا يؤيدون أويعارضون شخصيا "النظام الذي من شأنه تخصيص مقاعد للنساء في البرلمان وفي المجالس المحلية في اليمن". إجمالا، قالت أغلبية الرجال والنساء على حد سواء (57٪ و58٪ على التوالي) أنهم يؤيدون بقوة أو إلى حد ما مفهوم الحصص في اليمن، في حين أفاد 39٪ من الرجال انهم يعارضون بقوة أو إلى حد ما مفهوم الحصص مقابل 24٪ من النساء. وتجدر الإشارة إلى أن ما يقرب من واحد من كل خمس نساء لا يعرفن او رفضن الاجابة على هذا السؤال.

- عند استبعاد من لم يسمعوا بمفهوم الحصص، ومقارنة اجابات الرجال والنساء مرة أخرى، نلاحظ وجود هوة واسعة بين الجنسين في مستويات تأييد نظام الحصص. وتقول الأغلبية الساحقة 89٪ من النساء اللواتي يعرفن مفهوم الحصص بإنهن يؤيدن بقوة (65٪) أو يؤيدن إلى حد ما (24٪). وهذا أعلى بنسبة 22 نقطة من نسبة الرجال الذين يعرفون مفهوم الحصص والذين يؤيدون بقوة (43٪) أو إلى حد ما (24٪) هذا النظام. يعارض حوالي 32٪ من الرجال و9% من النساء نظام الحصص في اليمن (الرسم 14).

الرسم 14 - " هل تؤيد شخصيا او تعارض النظام الذي من شأنة تخصيص عدد معين من المقاعد للنساء في البرلمان و المجالس المحلية في اليمن؟"

% من اجمالي الرجال والنساء ومن الذين يعلمون بمفهوم الحصص

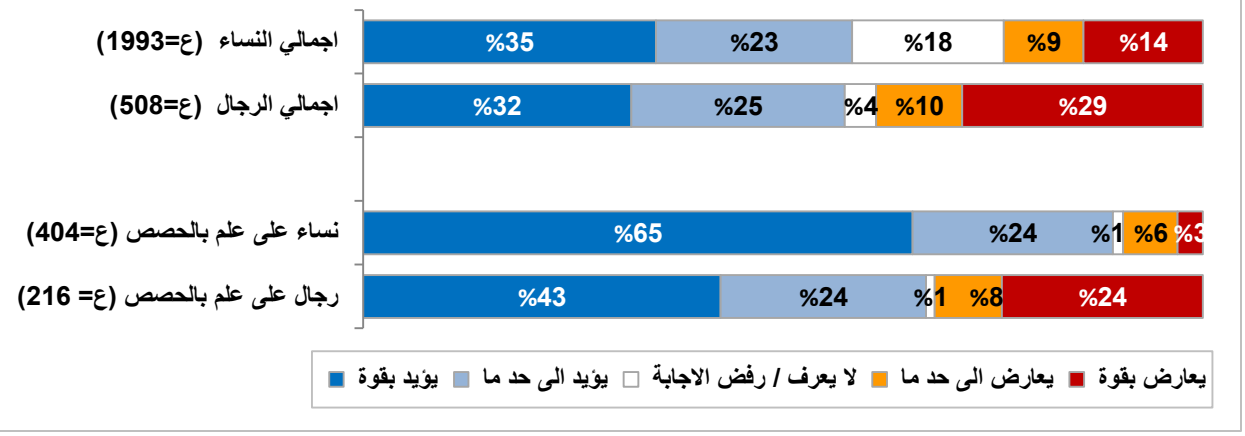

- إجمالاً، تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود معارضة كبيرة لنظام الحصص في أوساط الرجال أو النساء. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الآراء حول الحصص تكون إيجابية أكثر بالنسبة النساءاللواتي لديهن معرفة بمفهوم الحصص: يتدرج الدعم لنظام الحصص من 58% في المائة للنساء ككل إلى 89% للنساء اللواتي لديهن معرفة بنظام الحصص. وهذا يعني بأن زيادة الوعي بالحصص قد يؤدي إلى دعم أعلى لاعتماد هذا النظام في أوساط المرأة اليمنية. بالنسبة للرجال، يرتفع معدل تأييد نظام الحصص مع ارتفاع مستويات المعرفة: يرتفع مستوى الدعم من 57٪ لدى لرجال ككل إلى 67% لدى الرجال العارفين بمفهوم الحصص، ولكن الفرق ليس كبيرا مثلما هو الحال مع المبحوثات.

- تظهر البيانات أيضا أن التحصيل العلمي يزيد من نسبة الدعم لنظام الحصص، حيث وأغلبية النساء الحاصلات على التعليم الثانوي أو أعلى (51٪) يقلن انهن يؤيدن بقوة مبدأ الحصص، مقارنة بـــ 32 ٪ من النساء الحاصلات على التعليم المتوسط أو دون ذلك ممن يؤيدن بقوة نظام الحصص (الرسم 15).

الرسم 15 - " هل تؤيد شخصيا او تعارض النظام الذي من شأنة تخصيص عدد من المقاعد للنساء في البرلمان والمجالس المحلية في اليمن؟"

% من اجمالي الرجال والنساء حسب الفئات التعليمية

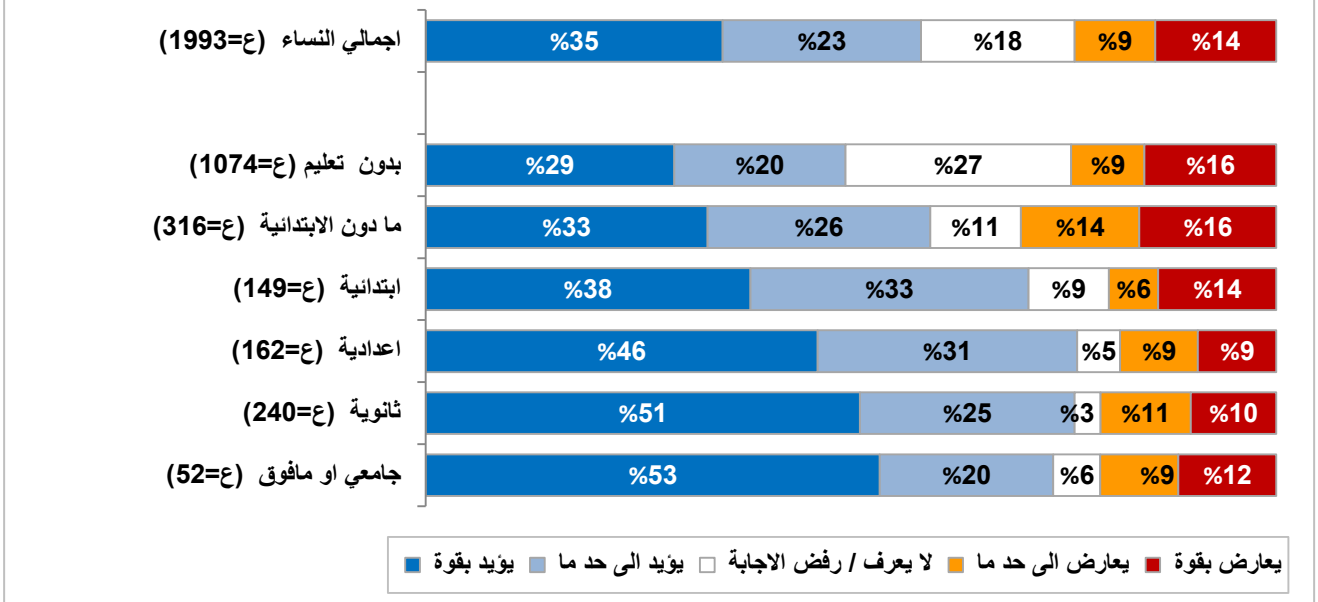

كما سُئل المبحوثين الذين قالوا انهم يؤيدون نظام الحصص عن سبب تأييدهم لذلك. وقد استندت الاجابات المبحوثين الذين سمعوا بمفهوم الحصص بين الجنسين. وبالنسبة للنساء ، فإن السبب الرئيسي لدعم نظام الحصص بين الجنسين هو الاعتقاد بأن المرأة ينبغي أن يكون لها نفس حقوق الرجال (33٪)، وأن المرأة افضل في تلبية احتياجات النساء ومتطلباتهن (24%)، لأنه يجب أن يكون للمرأة دور في الحياة السياسية (19%). أما بعض الأسباب الأخرى فهي تشمل الاعتقاد بأن النساء مؤهلات اومتعلمات تماما مثلهن مثل الرجال (9٪)، أن النساء سيركزن على اهتمامات سياسة جديدة (9٪)، وبأن المرأة هي نصف المجتمع، ولذا ينبغي أن تكون ممثلة (8٪) (الرسم 16).

الرسم 16 – الاسباب الستة الرئيسية لدعم نظام الحصص بين النساء *% من النساء اللواتي على علم بالحصص ويدعمونها*	% من الحالات
لأنه ينبغي ان يكون للمرأة نفس الحقوق التي للرجل/ارى أنه لا فرق بين الرجل والمرأة	33%
لأن المرأة افضل في تلبية احتياجات النساء/و متطلباتهن	24%
لانة ينبغي ان يكون للمرأة دور في الحياة السياسية	19%
لأن المرأة مؤهلة/متعلمة تماما مثل الرجل	9%
لأن المرأة في الهيئات المنتخبة سوف تركز على اهتمامات سياسية جديدة/قضايا (الفقر، الصحة ، التعليم، الاطفال ... الخ)	9%
لأن الهيئات المنتخبة ينبغي ان تمثل الفئات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع/المرأة نصف المجتمع وينبغي ان تُمثل	8%

- وبالنسبة للرجال، فإن أول ثلاثة أسباب تدعو لتأييد نظام الحصص هي الاعتقاد بأن المرأة يجب أن يكون لها دور في الحياة السياسية (29٪)، وإن المرأة يجب أن يكون لها نفس حقوق الرجال (20٪)، وأن المرأة هي نصف المجتمع ولذلك ينبغي أن تُمثل (14٪). كما تم ذكر أن المرأة هي أفضل في تمثيل احتياجات النساء في المركز الرابع بنسبة 9٪ فقط علما بأنه هذا كان ثاني أهم سبب بالنسبة للنساء. ومن الجدير بالذكر أن 9% من الرجال الذين يؤيدون نظام الحصص يعتبرون أن المرأة أقل فسادا من الرجال (الرسم 17).

الرسم 17 – الأسباب الستة الرئيسية لدعم نظام الحصص بين الرجال *% من الرجال الذين هم على علم بالحصص ويدعمونها*	% من الحالات
لأنه ينبغي ان يكون للمرأة دور في الحياة السياسية	29%
لأنه ينبغي ان يكون للمرأة نفس الحقوق التي للرجل/أرى أنه لا فرق بين الرجل والمرأة	20%
لأن الهيئات المنتخبة ينبغي ان تمثل الفئات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع / المرأة نصف المجتمع وينبغي ان تُمثل	14%
لأن المرأة افضل في تمثيل احتياجات النساء/و متطلباتهن	9%
لأن المرأة اقل فسادا من الرجل	9%
لأن المرأة مؤهلة / متعلمة تماما مثل الرجل	9%

- ومن بين النساء اللواتي يعارضن نظام الحصص، إن أهم الأسباب التي تدعو لذلك، هي أن مكان المرأة في المنزل (38٪)، وبأن المرأة ليس لها مكان في السياسة (30٪)، وبأن المرأة هي أقل تأهيلا وأقل تعليما من الرجال (12٪).

الرسم 18 – الاسباب الرئيسية الستة لمعارضة نظام الحصص بين النساء *(% من النساء اللواتي هن على علم بالحصص واللواتي يعارضنها)*	% من الحالات
لأن مكان المرأة المنزل	38%
لأن لا مكان للمرأة في عالم السياسة	30%
لأن المرأة اقل تأهيلا/اقل تعليما من الرج	12%
لأن المرأة على اية حال لا تريد ان تتولى منصب	6%
اسباب دينية	4%
لأنه لا ينبغي انتخاب المرأة فقط لكونها إمرأة	3%

- أما أهم ثلاثة أسباب تدعو الرجال لمعارضة نظام الكوتا فهي متماثلة مع الأسباب التي ذكرتها نساء (الرسم 19).

الرسم 19 – الأسباب الرئيسية الستة لمعارضة نظام الحصص بين الرجال *(% من الرجال الذين هم على علم بالحصص ويعارضونها)*	% من الحالات
لأن مكان المرأة المنزل	41%
لأنه لا مكان للمرأة في عالم السياسة	25%
لأن المرأة اقل تأهيلا/اقل تعليما من الرجل	12%
اسباب دينية	6%
لأنها غير عادلة، ضد مبدأ تكافؤ الفرص	6%
المرأة غير كفؤة	5%